

النَّفْسُ الصَّالِحَةُ

لِمَا ابْعَثَ عَلَيْنَا مِنْ أَسْرَارِ الْمَصَالِحِ

تَأليف

صَلَّاحُ الدِّينِ أَبِي سَعِيدِ خَلِيلِ بْنِ كَلْبِ بْنِ الْعَلَاءِيِّ الدِّمَشْقِيِّ

المتوفى سنة ٨٧٦ هـ

مصحف وعلقت مؤامره وزيله

بمؤد سعيد ممدوح

يحتمل ضعفه، فأما أن ينتهي إلى كونه موضوعاً في جميع طرقه فلا، ولم يذكره ابن الجوزي في كتاب الموضوعات. والله أعلم.

١٨ - ومنها حديث «أنا مدينة العلم وعليّ بابها».

وهذا الحديث ذكره أبو الفرج في الموضوعات^(١) من عدة طرق، وجزم ببطلان الكل، وقال مثل ذلك أيضاً جماعة وعندني في ذلك نظر كما سأبيّنه.

والمشهور بروايته أبو الصلت عبدالسلام بن صالح الهروي عن أبي معاوية محمد بن حازم الضرير عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما.

وعبدالسلام هذا ضعفه جداً واتهم بالرفض ومع ذلك فقد روى عباس بن محمد الدوري في سؤالاته^(٢) يحيى بن معين أنه

= عن أنس متكلم فيها، وبعضها على شرط السنن، من أجودها حديث قطن بن نسير شيخ مسلم ثنا جعفر بن سليمان ثنا عبدالله بن المشي عن عبدالله بن أنس بن مالك عن أنس قال: أهدي إلى رسول الله ﷺ حجل مشوي فقال: «اللهم اتني بأحب خلقك إليك يأكل معي...» وذكر الحديث. اهـ.

فبان من هذا بطلان زعم الألباني أن الذهبي حكم على حديث الطير بالوضع.

(١) الموضوعات (٣٤٩/١ - ٣٥٠). وأخرجه من حديث ابن عباس أيضاً الحاكم في المستدرک (١٢٦/٣)، والخطيب في تاريخه (٣٤٨/٤، ١٧٣/٧، ٤٨/١١، ٢٠٤/١٣)، وخيشمة الأطرابلسي في حديثه (ص ٢٠٠)، وحمزة السهمي في تاريخ جرجان (ص ٣٠)، وابن عدي في الكامل (١/١٩٣، ١٩٥، ١٨٢٣/٥).

(٢) لم أجد هذا النص في المطبوع من سؤالات الدوري، والنص المذكور تجد نحوه في المستدرک (١٢٧/٣)، وتاريخ بغداد (٥٠/١١).

والذي في المستدرک عن ابن معين: محمد بن جعفر الفيدي ثقة مأمون. =

= ومتابعة الفيدي أخرجها الحاكم في المستدرک (١٢٧/٣). قلت: ومع توثيق ابن معين لمحمد بن جعفر الفيدي تكون هذه المتابعة صحيحة الإسناد.

وهنا حاول الشيخ المعلمي رحمه الله تعالى رد هذه المتابعة فقال في تعليقاته على الفوائد المجموعة (ص ٣٥٠): وتبعه محمد بن جعفر الفيدي فعده ابن معين متابعا وعده غيره سارقا، ولم يتبين من حال الفيدي ما يشفي، ومن زعم أن الشيخين أخرجاه له أو أحدهما فقد وهم. اهـ. قلت:

١ - لم ينفرد ابن معين بتوثيق الفيدي أو عده متابعا فمعه ثلاثة من الحفاظ: الأول: صالح جزرة فإنه ذكر كلام ابن معين في محمد بن جعفر الفيدي ساكتا عنه ومقبرا له كما في المستدرک (١٢٧/٣)، وتاريخ بغداد (٥٠/١١) إجابة عن سؤال وجه إليه، وهو أجل من أن يسكت عن حديث موضوع أو يقوي راويا متهما.

الثاني: ذكره ابن حبان في الثقات (١٣٢/٩)، ومن قال في هذا الموضع: إن ابن حبان متساهل، يكون قد أبان عن جهل لا يحسد عليه.

الثالث: الخطيب البغدادي، ففي تاريخ بغداد (٤٩/١١ - ٥٠): قال القاسم سألت يحيى بن معين عن هذا الحديث فقال: هو صحيح.

قال الخطيب: قلت: أراد أنه صحيح من حديث أبي معاوية وليس يباطل، إذ قد رواه غير واحد. اهـ.

فتأمل كيف عدّ الخطيب الحافظ رواية الحديث عن أبي معاوية متابعين. ولذلك قال الحافظ في اللسان (١٢٣/٢): وهذا الحديث له طرق كثيرة في مستدرک الحاكم، أقل أحوالها أن يكون للحديث أصل، فلا ينبغي أن يطلق القول عليه بالوضع. اهـ.

والفيدي أحد رواة هذه الطرق.

وقول الحافظ في ترجمة الفيدي من التقريب (٤٧٢): «مقبول» باعتبار تفرّد ابن حبان بتوثيقه على ما في التهذيب (٩٥/٩ - ٩٦)، ولو استحضر الحافظ توثيق ابن معين له المذكور في المستدرک (١٢٦/٣) وتاريخ بغداد (٥٠/١١) لما تردد في توثيقه.

= ومهما يكن من أمر ومع الاقتصار على قوله «مقبول» فهو مقبول فعلاً لوجود المتابعين له. والله أعلم.

٢ - كان الفيدي في أعلى درجات التوثيق عن ابن معين، فالناظر في تاريخ بغداد (٤٩/١١ - ٥٠) يرى أن ابن معين أنكر هذا الحديث أولاً ثم صححه برواية الفيدي له وتبع ذلك توثيقه لأبي الصلت الهروي، أي نتج عن توثيقه الفيدي تصحيح الحديث وتوثيق المتابع، وهذا يدل على أن الفيدي كان في أعلى درجات التوثيق عند ابن معين، يطمئن لروايته ويعتمد عليه وهو من هو في نقد الرجال.

٣ - أما من عدّه سارقاً فهو من تأخر عن ابن معين كابن عدي في الكامل (١٩٣/١) فقد أتى بدعوى مجردة لا دليل عليها فهو قد حكم على الحديث بالوضع ابتداءً ثم اتهم به بالتالي كل من رواه وعدّه سارقاً، ومن غرائب ابن عدي أنه يعدّ من جملة من سرق هذا الحديث عمر بن إسماعيل الكوفي الذي يختم ترجمته بقوله: وهو مع ضعفه يكتب حديثه (الكامل ١٧٢٢/٥). فكيف يكتب حديث السارق؟

وبعضهم تعلق بذهنهم أن أحاديث كثيرة في فضل علي رضي الله عنه هي من وضع الرافضة ولذلك ردّوا عدداً من الأحاديث بادعاء السرقة.

٤ - كان ابن معين معاصراً لمحمد بن جعفر الفيدي وقول المعاصر حجة عند التعارض، فكيف إذا كان هذا المعاصر هو يحيى بن معين الذي إذا تكلم سكت أمثال ابن عدي وغيره.

٥ - أما قول الشيخ المعلمي: ومن زعم أن الشيخين أخرجاه أو أحدهما فقد وهم. اهـ.

قلت: المعلمي رحمه الله تعالى مقلد في قوله المذكور للحافظ في التهذيب (٩٦/٩) فإن البخاري قال في الهبة (الفتح ٢٢٨/٥): حدثنا محمد بن جعفر أبو جعفر.

قال الحافظ: والذي أظن أنه القومسي فإنه لم يختلف في أن كنيته أبو جعفر بخلاف هذا. اهـ.

وقال نحوه في الفتح (٢٢٨/٥) مصدرًا كلامه بـ «يحتمل» فانظر إلى تعليق كلامه بظن ويحتمل ولم يقطع في الأمر ولم يوهم غيره.

سأله عن أبي الصلت هذا فوثقه، فقال: أليس قد حدث عن أبي معاوية حديث «أنا مدينة العلم»؟ فقال: قد حدث به محمد بن جعفر الفَيدي وهو ثقة عن أبي معاوية.

وكذلك روى صالح بن محمد الحافظ الملقب جَزْرَة وأبو الصلت أحمد بن محمد بن محرز عن يحيى بن معين أيضاً.

وفي رواية أبي الصلت بن محرز قال يحيى في هذا الحديث: هو من حديث أبي معاوية أخبرني ابن نمير قال: حدث به أبو معاوية قديماً ثم كف عنه، وكان أبو الصلت الهروي رجلاً موسراً يطلب هذه الأحاديث ويكرم المشايخ يعني^(١) فخصه أبو معاوية بهذا

= على أن ترجيح الحافظ فيه نظر لأمر:

أ- صرح جماعة من الحفاظ أن الذي روى عنه البخاري هو الفَيدي، منهم: الخطيب في التاريخ (١١٨/٢)، والسَّمعاني في الأنساب (٢٧٥/١)، والمِزِّي في تهذيب الكمال (١٨٣/٣)، وهو ما أشار إليه الحافظ نفسه في التقريب (ص ٤٧٢).

ب- ذكر الخطيب في التاريخ (١١٨/٢) كنية واحدة له وهي «أبو جعفر» وهو أعلم بأهل بغداد من غيره.

ج- الراوي عن أبي جعفر في البخاري هو محمد بن فضيل بن غزوان وقد ذكروا في ترجمة الفَيدي أنه يروي عن ابن فضيل، ولم يذكروا أن القومسي يروي عن ابن فضيل. والله أعلم.

والخلاصة أن متابعة الفَيدي ثابتة ثبوت الجبال الرواسي ولذلك صححها ابن معين ثم الحاكم والخطيب.

(١) تاريخ بغداد (٥٠/١١).

وقد حاول الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى رد هذا النص دفعاً بالصدر، فبعد أن توكأ على احتمال أنتج ظناً لا يشتغل برده محافظة على الوقت قال: ابن محرز له ترجمة في تاريخ بغداد لم يذكر فيها من حاله إلا أنه روى عن ابن معين وعنه جعفر بن درستويه. اهـ =

الحديث، فقد برىء عبدالسلام الهروي من عهدة هذا الحديث.
وأبو معاوية^(١) الضرير ثقة حافظ يحتج بأفراذه كابن عيينة وغيره.

وليس هذا الحديث من الألفاظ المنكرة التي تأباها العقول، بل هو مثال قوله ﷺ في حديث «أرأف أمي أبو بكر وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ بن جبل» وقد حسنه الترمذي وصححه غيره^(٢).

= قلت: كفى توثيقاً لابن محرز أن ابن معين اعتمد عليه في الجزم بنسبة الحديث لأبي معاوية ولو كان متهماً عنده أو ضعيفاً لما اعتمد عليه في ذلك، فتنبّه. وما زال أهل الجرح والتعديل يعتمدون رواية ابن محرز عن ابن معين. انظر تفصيل ذلك في «يحيى بن معين وكتابه التاريخ» لأستاذنا الشيخ أحمد بن محمد نور سيف المكي حفظه الله تعالى.

والحاصل أن الحديث ثبت عن أبي معاوية من ثلاثة أوجه فاحفظ هذا فإنه مهم.

(١) أبو معاوية هو محمد بن خازم الضرير وهو يروي هذا الحديث عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً، وهو سنّد رجاله رجال الصحيح.

(٢) هو بعض حديث رواه الحاكم (٥٣٥/٣) من حديث ابن عمر، والبيهقي في السنن الكبرى (٢١٠/٦) من حديث أنس بن مالك، وسنده صحيح.

أما قوله ﷺ: «أرحم أمي بأمي أبو بكر...» الحديث. فأخرجه الترمذي

وقال: غريب (تحفة الأحوزي ٢٩٣/١٠)، وأخرجه أحمد بإسناد صحيح في

المسند (١٤٨/٣)، وفي فضائل الصحابة (٤٤٦/١)، وأخرجه غير أحمد:

النسائي في فضائل الصحابة (ص ٥٥)، وابن ماجه (٥٥/١)، والطيالسي

(١٤٠/٢) منحة المعبود وخيشمة الأذربيلسي في حديثه (ص ١٣٤)، وأبو نعيم

في الحلية (١٣٣/٣)، كلهم من طريق أبي قلابة عن أنس.

قال الحافظ في الفتح (٩٣/٧): إسناده صحيح.

وذلك نظير قوله ﷺ: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء» من ذي لهجة

أصدق ولا أوفى من أبي ذر، رواه الترمذي (تحفة الأحوزي ٣٠٤/١٠) من

حديث أبي ذر وقال: حسن غريب.

ومثله أيضاً قوله ﷺ: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء بعد النبيين على»

ولم يأت من تكلم على حديث «أنا مدينة العلم» بجواب عن هذه الروايات الثابتة عن يحيى بن معين فالحكم عليه بالوضع باطل قطعاً، إنما سكت أبو معاوية عن روايته شائماً لغرابته لا لبطلانه، إذ لو كان كذلك لم يحدث به أصلاً مع حفظه وإتقانه.

وللحديث طريق أخرى رواها الترمذي^(١) في جامعه عن إسماعيل بن موسى الفزاري عن محمد بن عمر بن الرومي عن

رجل خير منك يا عمر، رواه أحمد في فضائل الصحابة من حديث جابر = (٤٣٢/١) بسند صحيح.

(١) تحفة الأحوذني (٣٢٥/١٠). وأخرجه من هذا الوجه أبو جعفر محمد بن جرير الطبري في تهذيب الآثار (٩٠/١) وقال: وهذا خير عندنا صحيح سنه، وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيماً غير صحيح لعلتين: إحداهما: أنه خير لا يُعرف له مخرج عن علي عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه. والأخرى: أن سلمة بن كهيل عندهم مما لا يثبت بنقله حجة. اهـ. قلت: لا يشترط لصحة الحديث تعدد مخارجه، وسلمة بن كهيل ثقة متقن كثير الحديث احتج به الجماعة كما في التهذيب (١٥٥/٤ - ١٥٧).

وإنما توهم الإمام ابن جرير الطبري أن سلمة بن كهيل لا يثبت به حجة عند بعضهم لتشييع فيه، والحديث في فضل علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وسيأتي الكلام على من يرد الحديث بهذه الطريقة.

وإن تعجب فعجب من الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث بالسند الذي صححه الطبري آنفاً قال في الميزان (٦٦٨/٣): فما أدري من وضعه. اهـ.

قلت: ليس في رجال السند كذاب أو متهم، وليس المروري ركيك اللفظ أو خالف المقطوع به إلى غير ذلك من القرائن الدالة على الوضع، وحكم الذهبي بالوضع على هذا الحديث يجعلنا نرتب كثيراً قبل قبول أحكامه على الأحاديث الواردة في فضل علي كرم الله وجهه.

وفي ترجمة جعفر بن محمد الفقيه من الميزان (٤١٥/١) حكم الذهبي على نفس الحديث بالوضع فتعقبه الحافظ في اللسان (١٢٣/٢) قائلاً: وهذا =

شريك بن عبدالله عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي
عبدالله الصنابحي عن علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أنا دار
الحكمة وعلي بابها».

وتابعه أبو مسلم الكجي وغيره^(١) على روايته عن محمد بن
عمر بن الرومي.

ومحمد هذا روى عنه البخاري في غير الصحيح، ووثقه ابن
حبان، وضعفه أبو داود^(٢)، وقال الترمذي بعد سياق هذا الحديث:
هذا حديث غريب قد روى بعضهم^(٣) هذا عن شريك ولم يُذكر فيه

= الحديث له طرق كثيرة في مستدرک الحاكم، أقلّ أحوالها أن يكون للحديث
أصل، فلا ينبغي أن يُطلق القول عليه بالوضع. اهـ.

(١) أبو مسلم الكجي هو إبراهيم بن عبدالله بن مسلم البصري، وهو ثقة حافظ.
ومتابعته أخرجها معلقاً ابن حبان في المجروحين (٩٤/٢)، وابن عبد البر في
الاستيعاب (٣٨/٣)، وهي مسندة - من طريق لا يصح - في اللآلئ المصنوعة
(٣٢٩/١).

(٢) وقال عنه أبو حاتم الرازي: صدوق قد بهم، وتصحيح الطبري كما مر بك
(ص ٨٤) لحديث توثيق له، وذكره ابن حبان في الثقات (٨١/٩)، فالسند به
قريب من شرط الحسن، وتحسينه ليس ببعيد.

وأغرب المعلق على فضائل الصحابة للإمام أحمد فذكر أن ابن حبان ضعفه!
(٣) لم يعين الترمذي هؤلاء البعض، فالاعتماد عليهم من قبل المصنف كمتابعين
لمحمد بن عمر الرومي فيه ما فيه.

تنبيه:

سعى الشيخ عبدالرحمن المعلمي اليماني رحمه الله تعالى لرد هذا الحديث
بمسلك غريب في تعليقه على الفوائد المجموعة (ص ٣٥١) فقال: على
فرض أن أبا معاوية حدث بذلك، وشريكاً حدث بهذا، فإنما جاء ذلك عن أبي
معاوية عن الأعمش عن مجاهد، وجاء هذا عن شريك عن سلمة بن كهيل،
وأبو معاوية والأعمش وشريك كلهم مدلسون متشيعون. اهـ.
قلت: رد هذا الكلام يحتاج للكلام على تدليس المذكورين ثم عن تشيعهم.

= أما عن تدليسهم:

فأبو معاوية ثقة وهو من أثبت أصحاب الأعمش فيه، فحديثه عن الأعمش مقبول قولاً واحداً لا يردّه إلا مكابر صرح بالسماع أو لم يصرح. وأما رواية الأعمش عن مجاهد فغاية ما فيها قول يعقوب بن شيبة في مسنده: ليس يصح للأعمش عن مجاهد إلا أحاديث يسيرة، قلت لعلي بن المديني: كم سمع الأعمش عن مجاهد؟ قال: لا يثبت منها إلا ما قال: سمعت، هي نحو من عشرة أحاديث، وإنما أحاديث مجاهد عنده عن أبي يحيى القتات. وقال عبدالله بن أحمد عن أبيه في أحاديث الأعمش عن مجاهد: قال أبو بكر بن عياش عنه: حدّثني ليث عن مجاهد. اهـ. التهذيب (٢٢٥/٤).

وقد استدل المعلمي بهذا الكلام على رد عننة الأعمش عن مجاهد. لكن يعارضه قول الترمذي: قلت لمحمد - يعني البخاري - يقولون: لم يسمع الأعمش من مجاهد إلا أربعة أحاديث، فقال: ربح ليس بشيء، لقد عدت له أحاديث كثيرة نحواً من ثلاثين أو أقل أو أكثر يقول فيها: حدثنا مجاهد. اهـ. انظر جامع التحصيل (ص ٢٣٠).

وقول البخاري مقدّم لأنه مُثبّت ومعه زيادة. والله أعلم. وهذا النص لم يقف عليه المعلمي تحسباً للظن به، لأنه يسد الباب أمام دعواه نهائياً.

وهناك أمر آخر يزيد قبول عننة الأعمش عن مجاهد وغيره، وهو أن الأعمش معدود في المرتبة الثانية من المدلسين (ص ٢٣)، وهم من احتمال الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح وإن لم يصرّح بالسماع لإمامته وقلة تدليسه في جنب ما روى.

ثم حاول المعلمي أن يقصّر قبول عننة أهل المرتبة الثانية من المدلسين على الصحيح فقط فقال: ليس معنى هذا أن المذكورين في الطبقة الثانية تقبل عننتهم مطلقاً، كمن ليس بمدلس البتة، إنما المعنى أن الشيخين انتقياً في المتابعات ونحوها من معنعاتهم ما غلب على ظنهما أنه سماع. اهـ. انظر حاشية الفوائد المجموعة (ص ٣٥١).

قلت: هذا تحبّط معيب يلزم منه رد عننة أهل الطبقة الثانية خارج الصحيح، وفيهم أئمة مثل إبراهيم النخعي وسفيان الثوري وأبو داود الطيالسي ويحيى بن =

= أبي كثير وغيرهم، كما يلزم رد عننة أهل المرتبة الثالثة والرابعة التي في الصحيح، كما يلزم من قوله «في المتابعات ونحوها» أن الشيخين يخرجان حديث الطبقة الثانية من المدلسين غير مصرحين بالسماع في المتابعات ونحوها، وهو خطأ قطعاً فقد أخرجنا لكثير من المدلسين في الأصول غير مصرحين بالسماع.

وإصلاح كلام المعلمي أن يُقال: إن الشيخين يخرجان حديث المدلس غير مصرح بالسماع في أي طبقة كانت ويكون ذلك محمولاً على السماع عندهم، صرح بذلك ابن الصلاح والنسوي والعراقي وغيرهم. أما المراتب المذكورة للمدلسين فهي خاصة بغير الصحيح فتبه لذلك. والله المستعان.

وعليه تثبت رواية أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد. وشريك مثل الأعمش، ذكر في المرتبة الثانية من المدلسين (ص ٣٣).

بقي الكلام على كون المذكورين شيعيين وقد رووا ما يؤيد مذهبهم. قلت: الخلل في العقيدة لا أثر له في الرواية، ويكفي أن الصحيحين المتفق على صحتها فيهما الكثير من أحاديث المبتدعة كما يُعلم من «مقدمة الفتح». ورد حديث الأعمش وسلمة بن كهيل وعبيدالله بن موسى وأبي نعيم ومحمد بن خازم الضرير وأمثالهم من الأئمة الحفاظ الثقات في فضائل علي كرم الله وجهه بدعوى تشيعهم مفسدة بينة وسخافة باردة وقدح في ثقات الرواة، ودونك «فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم علي» للعلامة الحافظ السيد أحمد بن الصديق، فإنه جلى مسألة الرواية عن أهل البدع تجلية واضحة، فليرجع إليه كل مرید للصواب في هذا الباب فإن فيه ما ليس في غيره. والله أعلم.

والحاصل أن الشيخ المعلمي ما أصاب في رد هذا الحديث الصحيح وتسلسلت أخطاؤه لأنه تمحل وخالف القواعد، ثم جاء من بعده - وهو الشيخ عمر بن حسن فلاتة في كتابه «الوضع في الحديث» - فاعتمد عليه في رد هذا الحديث وأضاف إلى أخطاء المعلمي أخطاءً أخرى.

وكذا اغتر بكلام المعلمي من علق على كتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل فأنثى على تحرير المعلمي وهو لا يدري ما فيه انظر (٢/٦٣٦) والأمر لله تعالى.

الصنابحي ولا يُعرف هذا عن أحد من الثقات غير شريك.

قلت: فلم يبق الحديث من أفراد محمد بن الرومي، وشريك هذا احتج به مسلم وعلّق له البخاري ووثقه يحيى بن معين والعجلي وزاد: حسن الحديث، وقال عيسى بن يونس: ما رأيت أحداً قط أروع في علمه من شريك، فعلى هذا يكون مفرده حسناً. ولا يرد عليه رواية من أسقط الصنابحي منه لأن سويد بن غفلة تابعي مخضرم، وروى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم وسمع منهم فيكون ذكر الصنابحي فيه من باب المزيد في متصل الأسانيد.

والحاصل أن الحديث ينتهي بمجموع طريقي أبي معاوية^(١) وشريك إلى درجة الحسن المحتج به ولا يكون ضعيفاً فضلاً عن أن

(١) طريق أبي معاوية عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس صحيح كما تقدم، وقد حسنه لذاته الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة (ص ٩٨).
والحديث صححه يحيى بن معين، وأبو جعفر محمد بن جرير الطبري، والحاكم، والخطيب البغدادي كالموافق لابن معين.
وقال الحافظ ابن حجر في جواب له: إن الحديث من قسم الحسن، لا يرتقي إلى الصحة ولا ينحط إلى الكذب. اهـ. كذا في اللآلئ (١/٣٣٤).
وقال الحافظ السيوطي في الجامع الكبير: كنت أجيب دهرأ عن هذا الحديث بأنه حسن، إلى أن وقفت على تصحيح ابن جرير لحديث علي في «تهذيب الآثار» مع تصحيح الحاكم لحديث ابن عباس، فاستخرت الله تعالى وجزمت بارتقاء الحديث من مرتبة الحسن إلى مرتبة الصحيح. اهـ. كذا في فتح الملك العلي (ص ١١٦).

وللعلامة الحافظ السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري رحمه الله تعالى جزآن في تصحيح هذا الحديث أحدهما «فتح الملك العلي بتصحيح حديث باب مدينة العلم علي»، والآخر «سبل السعادة وأبوابها بصحة حديث أنا مدينة=

يكون موضوعاً، ولم أجد لمن ذكره في الموضوعات طعناً مؤثراً في هذين السنين، وبالله التوفيق.

١٩ - ومنها حديث «يا علي لا يحل لأحد يجنب في المسجد غيري وغيرك».

وهذا الحديث ليس من الحسان قطعاً، ولكنه حديث ضعيف إلا أنه لا ينتهي إلى درجة الموضوع.

وهو عند الترمذي^(١) من طريق محمد بن فضيل عن سالم بن أبي حفصة عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال ذلك لعلي رضي الله عنه، وقال عقبه: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد سمع مني محمد بن إسماعيل يعني البخاري هذا الحديث.

قلت: فلو كان موضوعاً لم يسمعه البخاري وإنما كتبه عن تلميذه الترمذي لاستغرابه له، وسالم بن أبي حفصة وعطية العوفي كل منهما شيعي ضعيف، قال النسائي في سالم: ليس بثقة، وقال الفلاس: مفرط في التشيع، وعطية ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني والنسائي والجماعة^(٢)، وتحسين الترمذي لهذا الحديث

= العلم وعلي باباء الأول منهما مطبوع وفيه من الفوائد الفرائد ما لا يوجد في غيره، ويجزم الواقف عليه بصحة الحديث. والله أعلم.

(١) تحفة الأحوذى (٢٣٢/١٠).

(٢) عطية العوفي وثقه يحيى بن معين وابن سعد وابن شاهين وحسن له الترمذي مرات عديدة وسكت عن حديثه أبو داود، وحسن حديثه غير واحد من الحفاظ وهو الحق الموافق لقواعد الجرح والتعديل والذي تراه مبسوطاً في كتابي «رفع المنارة لتخريج أحاديث التوسل والزيارة».